دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي ندوة
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	سريع القلم، محمود
مؤلفين آخرين:	مشكور، سالم(مترجم)
المجلد/العدد:	ع100
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	7 - 33
رقم MD:	625275
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية ، إيران ، الملوك و الحكام ، الندوات ، الدبلوماسية السياسية ، التنمية السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/625275

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ندوة *

السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي

أهمية السياسة الخارجية لإيران وتأثيرها في علاقات إيران بالدول والمحافل الدولية كافة، تجعل من دراسة هذه السياسة في خلال السنوات الفائتة، وخصوصاً السنتين الآخيرين منها، ولو في إختصار، ضرورة لا بد منها، ذلك أن الدراسة التقويمية للسياسات والممارسات، تمكّن من رسم ملامح الخطوات القادمة. وفي مثل هذه الدراسة، لا بد من الوقوف على نقاط الضعف والقوة في السياسة الخارجية، وطبيعة سلوك المنفذين لها، الأمر الذي يجعل من اليسير إجراء التغييرات المطلوبة في إطارها.

من هنا، هذه المساهمة في عملية تقويم السياسة الخارجية لإيران من خلال مائدة مستديرة شارك فيها كل من مستشار وزير الخارجية، الدكتور سعيد رجائي خراساني، والأستاذ المساعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران، الدكتور ناصر هاديان، والأستاذ المساعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الإمام الصادق الدكتور كاووس سيد إمامي، والأستاذ المساعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الإمام الصادق، الأستاذ قاسم قاسم زاده، ومستشار وزارة الخارجية والكاتب السياسي، الدكتور محمود سريع القلم، الذي يرأس تحرير مجلة خاورميانة الفصلية. وفي ما يأتي نص النقاش الذي دار بين المشاركين حول السياسة الخارجية الإيرانية.

سريع القلم: حدث الكثيرمن التغيرات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإيرانية ونظرتها إلى العالم، هذه التطورات تطرح الكثير من الأسئلة، منها هل أن هذه السياسة تغيرت عملياً أيضاً؟ أي هل أن التطور في نظرتنا إلى مواضيع مثل حقوق الإنسان وفي أسلوب تعاطينا مع المنظمات الدولية، وعلاقاتنا الثنائية بأوروبا، ونظرتنا إلى العالم العربي، وتعريفنا للأمن القومي، يشمل الخطاب فقط، أم المضمون أيضاً؟ وهل أن التغيير الحاصل، يمثل إنعكاساً لخطاب حكومة السيد خاتمي المقبول عالمياً، أم أن التغيير شمل السياسات أيضاً؟ وعموماً، هل يمكن سياستنا الخارجية التقدم إلى الأمام إنطلاقاً من شكل الخطاب الذي تعتمده فحسب، أم أنها تحتاج أيضاً إلى تخطيط وبرامج أكثر دقة؟

(*) تنشر بالتزامن مع فصلية خاورميانة الصادرة في طهران باللغة الفارسية، العدد ٢١ / ٢٠٠٠, نقلها إلى العربية سالم مشكور.

قاسم زاده: في سؤالك عبـارة «إلى أي مدى» في الشكل وإلى أي مدى ينبع هذا الشكل من المحـتوى. و«المدى» هنا تعبر عـن «الكيف» و«الكم» في آن. أعتقد أن المقصـود بالسؤال هو المدى الـكيفي، أو طبيعة الموضوع. للإجـابة عن هذا السؤال لا بـد من النظر إلى التطورات الـتي شهدتهـا السيـاسة الخـارجية ـ على الأقل ـ مـنذ إنتهـاء مرحلـة رئاسـة الشيخ رفسنجاني وبدء مرحلة الـسيد خاتمي. وبتعبير آخر، لا بد من تقويم مواقفنا في السياسة الخارجية في هذه المرحلة.

التقسيم الذي أعتمده، يقوم على الأسس التي تقوم عليها سياستنا الخارجية، من حيث الشكل والمضمـون. في هذه المرحلة، يمكن وصف علاقـاتنا الدولية وسيـاستنا الخارجية بعبـارة واحدة هي «سد الحاجة على أساس الظروف المرحلية الداخلية، والتقليل من إتخاذ السـياسات على أسـاس الضرورات الآنية»، وهـو وصف للعوامل الـتي تدفع سيـاستنا الخارجية وديبلوماسيتنـا الخارجية. فمن الثابت أن السياسـة الخارجية والديبلوماسية أصبحت منذ سـنوات طويلـة، ذات طبيعة عـالمية ـ مهنيـة في آن، بينما إستنـد عمل هذه السياسة بعد إنبثاق الجمهورية الإسلامية، إلى عنصرين هما الخبرة والأمانة.

في حين تراجع الإعتماد على علم الأفراد في هذا السلك، مـا خلق تناقضاً حاداً. وعموماً، في هذه المرحلـة أصبحت السـياسة الخـارجية في مـوقع الرد، وتحقيق الحـد الأدنى من المطالب لتقليل ظـروف الإضطرار أو سد الحاجة. بعد ذلك، دخـلنا مرحلة حرب السنوات الثمانية، وبعدها مـرحلة إعادة البناء. وأريد هنا التركيز على مرحلة إعادة البناء التي دامت ثماني سنوات أيـضاً. في هذه المرحلـة كان الشعار الأسـاسي لرفسنجاني هـو إعادة البناء وبالمقارنة بشعـار مرحلة خاتمي، أي التنمية الشاملـة، نرى هناك تفاوتاً كبيراً بين الإثنين. فإعادة البناء مفهوم ذو بعد داخلي في الدرجة الأولى، أما التنمية الشاملة، فلها أبعاد إقليمية ودولية، إضافة إلى الداخلية.

وذلك رغم أنه يمكن ملاحـظة تداخل مفهومي بين الشعارين، لدى إعتماد معيار معين. فـفي السنتين الأخيرتين من مرحلـة رفسنجاني، ورغم ان الخط العام لـسياسة الحكومة كان سد الحـاجة على أساس الظروف الآنية الداخلـية والتقليل من سياسة الإضطرار على أساس الظـروف الآنية، إلا أن «إعادة الـبناء» في بعده الإقـتصادي كان هـو الأساس، أما شؤون الثقـافة والسياسة فـكانت في الهامش. هذا الضعف ورثـته لاحقاً حكومة خاتمي، الـذي أحدث تغييرات إيجابية في هذا المجال إنطلاقـاً من شخصيته وفكره، هذا التغيير جاء على صعيد الشكل أو الخطـاب والمضمون في آن، فلم ينظر خاتمـي إلى السياسة الخارجية من زاوية سد الحاجة التي تفـرضـها الظروف المرحلية الداخلية أو الحاجة إلى تقليل إتخاذ المواقف إستنـاداً إلى حال الإضطرار فحسـب. وحديثة إلى محطة الـ «سي إن إن» (CNN) ترك آثاراً إيجابية على العلاقات الخارجيـة لإيران ما يستدعي توقفاً عند دور الأسلوب في

هذا السياق. فمن وجهة نظر السيد خاتمي فإن السياسة الخارجية يجب أن تقوم على أساس معرفة دولية، ذلك أنه حتى لو أردنا إستخدام السياسة الخارجية لتحقيق مكاسب داخلية فإن المعرفة تظل المفتاح لذلك. فلا تحرك من دون معرفة. معرفة المنافسين أو الأصدقاء والشركاء في الساحة الدولية. هذا هو التطور في المضمون أي أننا إنتقلنا من مرحلة سد الحاجة وتقليل المواقف القائمة على الإضطرار، إلى معرفة الظروف الدولية. هذا التطور لم ينعكس على محافلنا العلمية فحسب بل تعداها إلى وزارة الخارجية أيضاً، إذ تنبه ديبلوماسيونا إلى إنه لا يكفي الحديث إلى شعبهم في الساحة الداخلية عن شؤون السياسة الخارجية، بل إن عليهم مسؤوليات في هذا السياق على صعيد الساحة الإقليمية والدولية، إذ إن عليهم إعلان مواقف في شأن الكثير من الأمور وهو ما كشف حاجة الديبلوماسية خطابا ومضموناً إلى المعرفة.

النقطة الأخرى التي نريد الحديث عنها هي ان مشكلتنا كانت في أن ديبلوماسيتنا تقوم على الإستجابة إلى الظروف المرحلية في الداخل والحاجة إلى التقليل من المواقف الإضطرارية، بحيث كان المسؤولون يقتصرون على إعلان مواقف النفي أو التأكيد (سياسة رد الفعل) بينما قامت سياسة الرئيس خاتمي على المبادرة إلى إعلان المواقف التي لا تنحصر في نطاق مسؤول تنفيذي أو أكثر، بل إن الثقافة التي أطلقها الرئيس خاتمي في المجتمع جعلت ديبلوماسيينا أصحاب مواقف تقوم على التحليل والمعرفة.

ورغم أن هذا التطور لم يكن كبيراً ولا شاملاً، إلا أنه يجب القول إن تطوراً ملحوظاً قد حدث. وبالمقارنة بمرحلة الرئيس رفسنجاني نستنتج أن النهج الجديد لا يجعل من وزارة الخارجية مجرد مركز لإعلان المواقف، بل مرجعاً يقدم إضافة إلى ذلك، القاعدة التحليلية في خطابها الموجه إلى المجتمع الدولي، وإلى الشعب الذي حقق كل هذا النمو وبلغ مراحل متقدمة من الوعي. وبغير ذلك، فإن دور الوزارة يظل متخلفاً. هذا التطور شمل الخطاب والمضمون معاً.

إن حصولنا على موقع في هذا العالم المعقد والمتغير يستلزم توافر عاملين أساسيين، الأول كسب المعلومات وهو ما كان ضعيفاً في المرحلة الماضية، وثانياً: تمحيص وتحليل هذه المعلومات، من هنا علينا السعي في إتجاه المعرفة، ذلك أن التحليل الذي تقوم به لبلوغ المعرفة يقرب ديبلوماسيتنا وديبلوماسيينا من بلوغ مرحلة الديبلوماسية العلمية.

إن عامل المعرفة دفع المسؤولين في مرحلة خاتمي إلى إعتماد خطاب جديد. هذا المنهج الذي يعتمده رئيس الجمهورية، إنتقل إلى السفراء والجسم الديبلوماسي الإيراني وكانت النتجية أن إتخاذ المواقف الديبلوماسية لا يجري إلا بعد عملية كسب المعلومات وتمحيصها وتحليلها، وإستخلاص الموقف التحليلي منها. ومع ذلك، فإن عقبات عدة تقف في طريق هذا المنهج، ذلك أن إدارة وزارة الخارجية تقوم أيضاً على أساس عنصري الأمانة

والخبرة. فـبعد إنتصــار الثورة الإسلاميــة شكّل هذان العـنصران أساس عمل الإدارة في أنحاء البلاد، أي أن الـنهج الذي إتخذته الثورة لم يكن الـعلم والتخصص. واليوم نرى أن العلم بدأ يأخذ موقعه في شكل تدريجي، فيما السياسة الخارجية بدأت من التطور في إتجاه سيـاسة علمية. فلا يمكن التحـدث عن تنمية شاملة مـن دون إجراء تغييرات خارجية من خلال الديبلوماسية، ومصطلح إعادة البناء رغم إنطوائه على دلالات التنمية إلا إنه يشير في الدرجة الأولى إلى ترميم مـا طاوله الخراب. ومع إعتماد شعار إعـادة البناء لإعادة تسيير عجـلة الإنتـاج في المجتـمع، فإن الـسياســة الخارجيــة لا بدّ أن تـنطلق من الأولـويات الإقتصــادية إلى حد أنه قيل إن السفـير الناجح هو الذي ينــجح إقتصادياً، أي أنه ينجح في إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والشركات التي تساهم في عملية الإعمار.

بينما طرح الرئيس خاتمي شعار التنمية الشــاملة وا عتبر التنمية الثقافية والسياسية مرحلتها الأولى.

أدت هـذه المرحلة إلى تـطورات إيجابيــة في الخطاب والمضمـون على صعيد الـسياسة الخارجيــة. فبدأت على الـصعيد الـدولي بإطلاق مفـردة الحوار ذات البعـدين الداخلي والخــارجي. المحور الآخر هو ذلك الإرتـباط بين الإعمار والتنمية الـشاملة. أي أن المعرفة العلميــة للظروف الدولية لهـا أهمية كبيرة في الساحــة الدولية وهي التي تـدفع سياستنا الخارجية تدريجاً إلى الإقتراب من مـستوى السياسة العلمية خطاباً ومضموناً. أما المحور الثالث فالإجـابة عن هذا السؤال هو التحليل والتـشريح العلمي لمصطلح إزالة التوتر، ولو تتبعنا تاريخ هذا المصطلح وتكوينه يمكن القول إن شخصيات عدة آمنت به وحملت رايته. وقـد نجح هؤلاء في إحـداث تطـور ملحوظ في الـشكل والمضمـون. لا أريد الـدخول في التفـاصيل لكن يجب القـول إن الذين رفعـوا راية إزالة الـتوتر قـد تباينـوا في مواقفهم ومفاهيمهم وخطابهم، وكذلك في تحليلهم الأحداث والتطورات والأزمات المرحلية. وهو ما يمكن مشاهدته أيضاً في نظرية إزالة التوتر التي أطلقها خاتمي.

إن إزالة التـوتر وحوار الحضارات كعنـاوين لسياستنا الخــارجية دفع بنا إلى سلوك منهج ثقافي جديـد. هذا التبايـن مهم جداً، ففي الماضي كـان ينظر إلى السيـاسة من زاوية الإقتصــاد، ذلك الإقتصاد المغلق الذي لا يستهدف إلا إزالة آثار الدمار الذي خلّفته الحرب. أما اليوم، فإن هذه السياسة تقوم على إستراتيجية ثقافية تستمد جذورها من ثقافة بلادنا وحضارتها. وإذا لم تكن سـياستنا الخارجـية اليوم قائمـة على فكرة حوار الحضارات في شكل كامل، فـإنها على الأقل القت بظلالهـا الثقافية علـيها. وأحدثت تطـورات إيجابية في خطاب سيـاستنا الخارجية ومضــمونه، وعلى هذا، فإن إتجاه سيـاسة حكومة خاتمي في خلال السنتين الأخيريتين إنما يقوم على أساس إزالة التوتر وحوار الحضارات. إلا أن هذه السيـاسة لم تتخذ الشكل والتنظيم اللازمــين، وهو ما يجب البحث عن أسبابه في عنصري

ضعف كامنين في وزارة الخارجية، أي أن هذه الوزارة تعاني ضعفاً فكرياً وتنظيمياً، بحيث يمكن ملاحظة حال من التشتت الفكري في هذه الوزارة، إلى درجة أنه يمكنني القول إنها تمارس عملها الديبلوماسي بأفكار مشتتة. هذه الديبلوماسية في حاجة إلى إعادة ترتيب. ربما لا نحتاج إلى هذا القدر من الترتيب والوضوح الفكري، كون الجامعة هي المكان المخصص للبحث الأكاديمي الذي يتناول نظريات متباينة. أما في الديبلوماسية، فإن الفكر السياسي يجب أن يكون عملياً، وهذا ما لا يحدث إلا في ظل فكر واضح ومستقر. من هنا، فإن تبلور سياسة ثابتة وواضحة للديبلوماسية، غير ممكن التحقيق قبل معالجة نقطتي الضعف سالفتي الذكر. إن الخط العام للحكومة يتضح من خلال أفكار خاتمي وعدد من مستشاريه وكل الذين يساهمون في بلورة نسق التطور المضموني، وليس الشكلي فقط. إما إلى أي مدى إنعكس ذلك على ساحة السياسة الخارجية، فهذا ما يحتاج إلى تفصيل.

رجائي خراساني: بدأت حكومة السيد خاتمي ممارسة مهامها بأفق واضح جداً على صعيد السياسة الخارجية، وقد إفتتحت خطواته الصريحة والشفافة فصلاً جديداً في أفق السياسة الخارجية بدءاً من مقابلته مع محطة سي إن إن، وطرح نظرية حوار الحضارات. في تلك المقابلة التي تابعها المعنيون بدقة أطلق خاتمي بوارق أمل جديدة من خلال محاولته النظر بإيجابية شديدة إلى الكثير من الأمور. وبعيداً من التفسير الإجمالي، يجب القول إن تلك المقابلة، كانت خطوة جريئة إقترنت بالثقة العالية بالنفس، والإيجابية، لتصنع حداً فاصلاً بين سياستنا الخارجية، وأحوال التوتر وسوء الفهم والتلاسن. وبتعبير أخر، يمكن القول إن الأدب السياسي الرفيع الذي يتضمن خطاب خاتمي قدم نمطاً راقياً من أدب الحوار والتعامل السياسي. أما موضوع حوار الحضارات، فقد لقي ترحيباً كبيراً في أرجاء العالم، من الدول الغربية والشرقية وصولاً إلى اليابان وأستراليا ودول أميركا اللاتينية. ولعل العامل الأهم في التجاوب العالمي مع هذه النظرية، يكمن في أنها خرجت من جمهورية إسلامية، ثورية، تملك فكراً حيوياً جذاباً لا يركن إلى الإنزواء، وفي الوقت نفسه، لا يتراجع عن ثوابته وأصوله، وهو يملك الكثير مما يقوله إلى العالم، ولهذا فإن الإهتمام بهذه النظرية لا ينحصر بعدد من الإجتماعات والحلقات الفكرية في إيران، بل تعدى ذلك إلى الخارج. وفي أوروبا وأماكن أخرى من العالم، يحظى موضوع حوار الحضارات بإهتمام كبير، وهذا يشكل أرضية مناسبة للعمل السياسي في المستقبل، وتأثيره لا يقتصر على علاقات إيران بالدول الأخرى، بل سيشمل بتأثيره، علاقات الدول بعضها ببعض. والسؤال المطروح بدقة كبيرة: هل أن هذا التطور ناتج من الخطاب الإيجابي للمسؤولين والسياسيين، أم أن ذلك يجب أن يقترن بتطورات جذرية في المضمون. نعم، المطلوب تطورات في المضمون إضافة إلى الخطاب. فلا شك في أن خاتمي يحمل نيات إيجابية وبناءة،

قدمها في قالب تنمية السياسة الخارجية، متوخياً الوصول إلى علاقات منطقية وسليمة مع بقية الدول، إلا أنه يجب القول إن النيات الحسنة للرئيس خاتمي وأفكاره الجميلة لم تكن تملك الأدوات التنفيذية اللازمة. وعموماً، فإننا نعيش في مجتمع مليء بالأفكار، والشعارات المطروحة من قبل، والتي لا يمكن ببساطة طردها من الأذهان، وليس من السهل تالياً إحلال الأفكار الجديدة محلها، حتى لو كانت تخدم مصالحنا القومية. هذا الأمر يحتاج إلى وقت. لقد نجح السيد خاتمي في تنمية علاقاتنا مع الكثير من دول العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط العربي والدول الإسلامية في المنطقة، كما شهدنا تطوراً ملموساً في علاقاتنا بأوروبا ودول السوق الأوروبية المشتركة واليونسكو والمنظمات الثقافية الدولية، إلا أننا لم نستطع حتى الآن تحقيق إنفراج ملموس في علاقاتنا بدول أميركا الشمالية، وخصوصاً بالولايات المتحدة. وتعود بعض أسباب ذلك، إلى التركيبة السياسية الداخلية لإيران، فيما يعود البعض الآخر إلى ظروف الحكم في تلك الدول. ومع ذلك، فقد قطعت خطوات أولية ثقافية في هذا الإتجاه. فلا يمكن التقليل من أهمية دخول فرق رياضية إيرانية في مباريات مع فرق هذه الدول، كما إن الشعارات الحادة والنعوت القاسية التي كان يتبادلها الطرفان خفت حدتها، وعموماً، فإنه لا واشنطن قادرة على التخلي عن مصالحها الإستكبارية التقليدية، ولا نحن بقادرين على التراجع عن مطالبنا. إن المشكلة الأساسية في هذا، الجانب من سياستنا الخارجية هو الإلتزام الأميركي بتقديم الدعم الواسع وغير المشروط لإسرائيل. والذي لا يمكنها التراجع عنه. كما إننا ملتزمون بدعم دول المنطقة وحماية حقوقها، وكذلك تحرير الأراضي الفلسطينية من مخالب إسرائيل. هذا التناقض يعوق تحقيق أي تقدم في علاقاتنا بالولايات المتحدة.

من جانب آخر، فنحن لسنا آسفين وما لم يحصل تعديل في السياسات الأميركية في هذا الجانب، فإنه من غير المنطقي إجراء أي تعديل في سياساتنا. إلا أننا جاهزون للحوار والتعامل مزودين بثقة عالية بالنفس، كتلك التي تضمنها حديث الرئيس خاتمي.

أما على صعيد الدول العربية في الشرق الأوسط، فإن علاقاتنا بها شهدت تحسناً كبيراً، وكذا الحال مع بقية الدول وهناك إستعداد لتعاون ثقافي وإقتصادي واسع. وإذا كانت وزاراتنا لم تستثمر هذه الظروف في الشكل المناسب فإن ذلك يعود إلى نقص في خبراتنا وأدائنا الداخلي. في ما يتعلق بمصر، فإن الأرضية مهيأة الآن أكثر مما مضى للتطبيع، فبسبب مشاكلهم الخاصة، كان المصريون حذرين جداً في تقدمهم نحو التطبيع وطبيعي أن لا نبدي نحن رغبة أكبر في ذلك. ولكن يجب القول هنا إن تعامل المصريين مع شؤون إيران والشؤون التي تتعلق بالخليج كان إيجابياً وبناءً ومتعقلاً. وعلى الصعيد الأوروبي شهدنا مرحلة جديدة من التعاون غابت عنها حالات التوتر التي سادت سابقاً لأسباب واهية أم حقيقية أحياناً. فقد تراجعت الحوادث التي عكرت علاقاتنا الأوروبية سابقاً، كما

حـدث في فرنسا والمـانيا، والأوروبيون لا يـرون اليوم حال الإرتبـاك وعدم الإنسجام في مواقفنا، بل إنسجامـاً ووضوحاً في سياستنا الخارجـية، الأمر الذي يدفعهم إلى إبداء قدر أكبر من الإستعداد للتعـاون معنا. وهذا الإستعداد لم ينتج من إدائنـا الديبلوماسي السليم فـحسب، بل يعود إلى رغبـة هذه الدول في التعـاون معنا بإيجـابية بهدف دعم الـسياسة الإيجابية للرئيس خاتمي، وخلق أرضية مناسبة لترسيخ هذه السياسة. ومن الجميل جداً أن يتخذ الـرئيس خاتمي سياسات تشجع الـدول الأخرى على دعمه وتقوية وجوده. لكن يجب أن نعرف، أن خاتمي رجل وطني ومسلم وملتزم بمصالح البلاد. وإذا كانت مواقفه تجلب إرتياح المخاطبين في الخارج، فإنها كانت محط إهتمام وترحيب المفكرين السياسيين في داخل إيران وخارجها. ومنذ بدء عهد الرئيـس خاتمي شاهدنا نيات حسنة، وإستعداداً كبيراً للتعاون الـبناء وأفقاً واضحـاً في دول شبه القارة الهنـدية وآسيا وآسيـا الوسطى وغيرها. إذن، فالبدايـة كانت خطاباً إيجابياً من جانب الديبلوماسية الإيرانية، إلا أنه إقترن بخطـوات عملية بناءة، وتخطيط دقيق ومضمون واضح للخطاب. وبتعبير آخر، فإن البعد العملي والمضموني يمكن أن يمثل دعامة مهمة للخطاب الإيجابي.

سريع القلم: هـل صحيح أن الكادر البشري لسياستنا الخارجـية، متأثر بثقافة خاصة، أو أنه أُعد في مرحلة خـاصة، أو أنه لم يجر إعداده أساساً، ومن هنا يرى البعض أن برامج السيد خَاتمي على صعيد السياسية الخارجية، تفتقد إلى الكادر البشري اللازم لتنفيذها؟

رجائي خـراساني: نعم، أنـا ألمحت إلى عدم توافـر الأدوات المطلوبـة لتنفيذ الـسياسة الخارجيـة. أي أن على الكادر البشري في وزارة الخارجية أن يلتزم بدعم طموحات الرئيس خاتمي على صعيـد السياسة الخارجية، بكل شجـاعة وصراحة. عليهم أن يجهدوا أكثر في إتجاه دفع الـسياسة الخـارجية إلى الأمام أكثـر مما يدافعـون عن وضعهم الشخصي. إن سيـاسة حمـاية الـوضع الشخـصي، هي من السمات الـسلبية لمـرحلة مـا قبل خاتمي، وللأسف، فـإن الكثير من خبراء السيـاسة الخارجية، واقعـون تحت تأثير ظروف الحكم الخاصة في البلاد، وبالتالي فهم متأثرون بقيـود وتحفظات خاصة. ولو أمعنا النظر لرأينا أن الكثير من الأمور السياسية الإيجابية، تلاشت بسبب مقال في صحيفة أو موقف هنا أو هناك، وللمثال، فإن سعود الفيصل وزير خارجية السعودية، كان ينوي زيارة إيران، وما أن قام عدد من الطلبة الجامعيين بالهـتاف ضد هذه الزيارة، حتى تم إلغاؤها والسبب هنا هـو الموقف غير الصحـيح للحكومة، ولـيس شعارات الطلبـة. أي أنه كان في إمكان وزارة الخارجية التصرف بحـزم، والقول إن من حق الطلبة أن يعـبروا عن رأيهم، وإننا نستقبل ضيفنا بكل الود والترحاب ونطمئنه بأن هذه الأصوات المتفرقة لا تعبر إلا عن حركة الرأي العام. لكن لم يحدث شيء من هذا لأن سيـاستنا الخارجية، تتـأثر بشكل كبير في حركتها، بالشـعارات والضجيج وصراع الأجنحة الداخلية، ووزارة الخـارجية تغيّر إتجاهها خوفاً

من المتغيرات الداخلية، أكثر مما تتصرف كمنفذ حقيقي للسياسة الخارجية الثابتة.

سريع القلم: معروف أن تركيا، هي من دول العالم الثالث التي تتمتع بديبلوماسية قوية، ولديها كادر ديبلوماسي متمرس، إذ يصل عدد العاملين في وزارة الخارجية التركية إلى ١٧٠٠ شخص.

رجائي خراساني: نعم، ونحن لدينا عدداً كبير من العاملين في وزارة الخارجية، إلا أن العبرة ليست في العدد وخصوصاً أن الكثرة العددية، لا تقترن بإرتفاع مستوى الكفاءة لدى العاملين. قبل الثورة، كان الكادر البشري في وزارة الخارجية محدوداً جداً وبعد الثورة سُئل وزير الخارجية آنذاك، السيد ابراهيم يزدي، عن سبب عدم قيامه بالإصلاحات اللازمة في وزارته. فقال: لقد قمت بإخراج ٧٠٠ موظف من مجموع ١٧٠٠، لإنهم لم يكونوا كفوئين. هذا يشير إلى أن عدد العاملين في الخارجية كان أقل من الفين، أما اليوم فان العدد إزداد بشكل كبير إلا أن مستوى الكفاءة لم يرتفع. وكمثال على النشاط الناجح الذي يمكن أن تقوم وزارة الخارجية به، أقول: في إحدى السنوات، تم شراء أعداد كبيرة من الأغنام الأسترالية لمصلحة دول خليجية إستعداداً لموسم الحج، وتبين أن هذه الأغنام مصابة بمرض في الفم، ما دفع الحجاج، وعلى الرغم من عدم خطورة هذا المرض، إلى عدم شراء هذه الأغنام، وبعدما تقرر إعادتها إلى إستراليا، قام تجار الأغنام الأستراليون بالإعتصام أمام وزارة الخارجية الأسترالية وأجبروا وزير خارجيتهم على دعم موقفهم، فجاء الوزير إلى الخليج ليبحث هذا الأمر، وخاض مفاوضات مع إحدى دول المنطقة أسفرت عن عدم إعادة الأغنام إلى أستراليا. ولولا مساعي وزير الخارجية الأسترالي لما إستطاعوا إتمام صفقة البيع وتحاشي الخسارة التي تسببها إعادة الأغنام، وهذا يدل على مدى المسؤولية المباشرة لوزير الخارجية، للدفاع عن مصالح بلاده ورعاياها. من هنا، فإن من العجيب العمل بتحفظ وخوف من نقد للوزارة يمكن أن يأتي من إحدى المحافل الفكرية الداخلية. نحن في حاجة إلى جرأة وشجاعة، كما أننا في حاجة إلى رفع مستوى كفاءة القوى البشرية وإدائها، وأن نقوم بتوظيف عناصر أكثر كفاءة وأهلية.

سيد أمامي: في رأيي، أن أساس المشكلة، في السياسة الخارجية، هي أننا في حاجة إلى إجراء تغييرات في شأن الكثير من الأمور. وأهمها، وهو ما تعرض له الكثير من المنتقدين، غياب تعريف محدد لمفهوم «المصالح القومية». أي أن سياستنا الخارجية لا تدار، في الضرورة، على أساس مصالحنا القومية. ولا أعني هنا أن هذه المصالح يجب أن تكون المحرك الوحيد للسياسة الخارجية، بل يجب، أقله أن تدخل في رسمها. وقد حاول وزير الخارجية الحالي أن يوجد حالاً من الإنسجام والتنسيق بين السياسة الخارجية والحكومة بحيث تتطابق مواقفهما، إلا أنه بدا عاجزاً عن ذلك في بعض الحالات. وربما يكون هذا ناتجاً من تعدد مراكز القرار في موضوع السياسة الخارجية، وهو أمر مأساوي. أي أن

قـراراتنا الخـارجية، لا تـتخذ عبر قنـاة وزارة محددة وهـذا ما يـؤدي إلى حال فـوضى ملحوظة. فقد رأينا، على سبيل المثال، كيف أن الصحافيين الأوروبيين الذين جاءوا لتغطية الإنتخـابات. كانوا على إتصـال دائم بإحدى المؤسـسات في مدينة قم، لـسؤالها عن فتوى سلمان رشدي، حتى أن أحدهم قال إنه إتصل بتلك المؤسسة، فسارع المتحدث إلى السؤال عما إذا كـان المتصل يـسأل عن قـضية الفتـوى، أي أن هذه المؤسـسة أصبحت مـرجعاً للتصريح حـول هذا الموضـوع. بينما هنـاك موقف رسمـي ثابت في هذا المـوضوع، وقد تـوصلت الحكومة إلى حل ما لهـذا الأمر مع الحكومة البريطـانية. ومع ذلك، لا تزال هناك مراكز في إيران في إمكانها التأثير بشكل كبير في مواقف إيران الخارجية.

هاديـان: أريد هـنا التحـدث عن عن تعـددية مـراكز القـرار في موضـوع السيـاسة الخارجية. وللأسف فإن مركزية القـرارات في مجال السياسة الخارجية مفقودة سواء في عهد الوزير السـابق علي أكبر ولايتي، أو الوزير الحالي كمال خـرازي. هناك اليوم مراكز عدة مثل حرس الثورة ووزارة الأمـن ووزارة الخارجية، ورئاسة الجمهورية، ولكل منها رأيه الخاص في مـا يخص شؤون الـسياسـة الخارجيـة بحيث يتخـذ قراراته الخـاصة وينفذها، أي إنعدام حال التنسيق بين هذه المراكز حتى يخرج القرار موحداً. وربما يمكننا إنشاء مجلـس أو لجنة خـاصة تضم أفـراداً لكل منهم دوره في مـوقعه الخاص في رسم السياسة الخارجية علَّ ذلك يساهم في معالجة خلل فقدان المركزية.

وحول ما إذا كان التغيير طاول حتى الآن الخطاب فقط أم المضمون أيضاً، يمكن القول إن الخلل الذي كنا ولا نزال نعانيه، هو غياب تحليل محدد للأوضاع الدولية. فلكل تعريفه الخاص وكل يقول ما يناقض الآخر.

فأحدهم يعـتبر العالم متعدد الـقطبية، وآخر يـراه ثنائي القطبيـة وثالث يراه أحادي القطبية.

سريع القلم: وهل يمكن تسمية ذلك مشكلة معرفية؟.

هـاديان: إنها كذلك بالضبط وهي مشكلـة لا نزال نحملها من الماضي. ربما تكون هناك عشرات النـظريات حول العـالم والعلاقات الدوليـة، إلا أن السياسة الخـارجية لا يمكنها الدوران حـول محور متعـدد النظـريات بل يجب أن تـقوم على نظـرية واحـدة، لترسم إسـتراتيجية محددة الأهـداف، ليمكن بذلك الـوصول إلى تعريـف واحد ومحدد لأوضـاع العالم. كنا ولا نـزال نفتقد إلى تحلـيل محدد حتى لأوضـاعنا، فنحـن على سبيل المثال لا نعرف مواطن القوة لدينا وحجـمها. هذا الموضوع يحتاج إلى توافر تحليل واضح للوضع العالمي ومعرفة إذا كنا نريد أن نصبح قوة إقليمية، أو دولية، أم إننا نريد أن نصبح أقل من قوة إقليمية. إذن هناك ضرورة في أن نقـوم بتحليل مدى قوتنا لنعرف على سبيل المثال ما يتوجب ، إن نحـن أردنا أن نصبح قوى إقليميـة، وما هي أكلاف ذلك؟ كل هذا الخلل ناتج

مـن ضعف أو غياب التحليل، أي غياب الجانب المـعرفي. ولا يقتصر هذا الغياب على الوضـع الـقائم، بل إننا نجهل مـا نريده أيضـاً. كما نلاحظ غياب الإجمـاع اللازم وخصوصاً بين نخب الـسياسة الخـارجية. ففي عهـد الرئيس خـاتمي، رفعت شعارات جـيدة مثل إزالة التوتر، و«حوار الحضـارات»، إلا أن تأثيراتها الإيجابية لم تكن بفعل الخطاب فحسب، بل بسبب إجراء الإنـتخابات ووجود عدد كبير من الصحافيـين الذين غطوها، ما خلق ظروفاً عكست ملامح معينة في الوضع الإيراني. إن دعم الشعب لرئيس الجمهورية أعطى صورة جديدة لإيران في العـالم. هذا الأمر نابع من داخل المجتمع الإيراني، إستطاع السيد خاتمي إستثمار الإشارات الإيجـابية التي أرسلها إلى العـالم. لكن المؤسف أن الديـبلوماسية (في وزارة الخارجية) لم تـواكب ذلك التحرك رغم التـطور النسبي في الخطـاب الديبلوماسي، فيما المطلوب أن يتحول هذا التطور إلى خطـوات عملية في إمكانها خدمة مصالحنا، وهو ما لم يحدث حتـى اليوم. وربـما يكون السـبب وراء ذلك، فقدان القـدرة الإستيعابـية لهذا التطور المطلوب، بمعنـى أن الطاقم البشري السابق ما زال مـوجوداً، فالسفير الذي يفتقد هذا التخصص ولا يملك المعرفـة الكافية لا يمكنه العمل في الظـروف الجديدة لأن غاية ما يمكنه عمله هـو إصدار بيان في الحادي عشر من شباط/فبراير (ذكرى إنتصار الثورة) أو الإقتـصار على المشـاركة في إحتفـال ببعض العبـارات عن حوار الحضـارات في مستوى بدائي. طبيعي أن كمال خرازي، وزير الخارجية يواجه قيوداً على الصعيد التنفيذي، إلاأن الإصرار علىمقاومة الضغوط والتسلح بالعزيمة والإصرار يمكنه معالجة هذا الضعف إلى حد كبير. لقد تحدثت إلى إحدى الـصحف عن ظاهرة (قوة الإندفاع الذاتية) وهي الظروف التي تنشأ إثر تلاقي أحداث أو إتجاهات عدة، بحيث لا تتدخل الإرادة البشرية في خلق هذه الظروف . فلا يمكن على سبيل المثـال أن يقول أحد إن فوز خاتمـي أمر مخطط له مسبقاً، بينما قمة الدول الإسلامية كانت حدثاً جرى التخطيط له مسبقاً.

أما في مـا يخص أوضاعنا الحاليـة في البلاد، فقد نشأت معطيـات تتطلب منّا التخطيط للحفاظ عليها، لـكننا، وللأسف أصبحنا خبراء في كيفيـة تضييع الفرص، وحتى شعارات إزالة التوتر وحوار الحضارات التي أطلقناها، لم نكن أوفياء لها، إذ تحتاج إزالة التوتر إلى أدوات وآليات عملـية، وإذا ما بقيت في حدود الكلام فحسب فـإنها ستتعرض للتلاشي بعد سنة أو إثنتين. علينا أن لا نـجعل هذه الشعارات أدوات في خدمة سياستنا. وإذا كان حوار الحضارات شعاراً محورياً لسياستنا الخارجية فعلينا التخطيط لكيفية ترجمته إلى عمل.

فلا يكفي مجرد الذهاب إلى اليونسكو وإلقاء خطاب عن حوار الحضارات، بل علينا إذا كنا نؤمن حقاً بهذا الـشعار، أن نوفر مستلزماته القانـونية والسياسية. فلا يمكن أن نبدأ علاقـاتنا بخطاب بشيء ثم نـدعي أننا نريد إزالـة التوتر. إزالة التـوتر ليست مجرد حوار وخـطاب جميل. بل يجب أن يكـون تحركنا تجـاه الجانب الآخر ذا مـضمون فعلي . فعلى

سبيل المثـال تساعد اللقاءات والجـولات وتوقيع الإتفاقات، إستـناداً إلى القانون والعرف الدوليين في تحقيق إزالـة التوتر، وهو ما لا يمكن تحقيقه بـاكتفاء المسؤولين بالحديث عن هذه السياسة.

سريع القلم: في رأيك هل هنـاك عقبة ثقافيـة تحول دون ترجمة أفكـارنا إلى عمل؟ فلو نظرنا إلى التاريخ قليلاً نـشاهد أننا عشنـا قروناً من الحياة التقليـدية. اليوم تغير العالم، ونـحن نواجه مشكلـة في ترجمة الأفكـار إلى أعمال. هل يمكننـا القول أننا نعـاني مشكلة ثقـافية؟ وبـتنا نقلق مـن إحتمال أن نواجه المـشكلة نفـسها مع كل فـكرة جديـدة تظهر مستقبلاً، بتعبير آخر، ربما نعـاني مشكلة جينية، تعوق إنتقالنا من الفكرة إلى العمل. يبدو أننا نتقـن الإثارة أو التخريب، أكثر مما نجيد البناء، بدءاً من إسفلت الشوارع ووصولاً إلى أهم الأمور.

هاديـان: أوافقك الرأي تمامـاً بأن وراء ذلك مشكلـة ثقافية. عليـنا أن نقيم جسراً بين الفكـرة وتنفيذها عملياً. فنحـن لم نفكر يوماً في موضوع حـوار الحضارات وإزالة التوتر على سبيل المثال كيف نحول هـذه المقولة إلى عمل، ولم نسأل عما تعنيه هذه المقولة لنتمكن تدريجاً من تحديد أهدافنا وبالتالي بدء التحرك نحوها.

من مواطن ضعف وزارة الخارجية عنـدنا، هو غياب الإستراتيجيـة، بمعنى غياب النظرة بعيدة المدى وتحديـد الأهداف المطلوبة، فلا وجود لعملية تقويم للمرحلة الحاضرة والأداء المطلوب فيها. ربما يعبر ذلك عن مشكلة تمتد جذورها في ثقافتنا، لكن ذلك لا يشكل ذريعة لمعاوني الوزراء والمدراء العامين في الوزارات للتفكير بهذه الطريقة، فهؤلاء هم من النخبة، وعليهم أن يتمكنوا أن لا يعالجوا هذه المشكلة الثقافية.

قاسم زاده: مصالحنـا القومية ليسـت معطى ثابتاً لا يـتغير، رغم كونها ذات تعريف ثـابت وهي اتخذت بدءاً بعهـد رفسنجاني إطـاراً معيناً، في حين نـرى أن هذا الإطار إتخذ شكلاً مختلفاً نسبياً الـيوم. النقطة الأخرى هي مشكلة الوزارات الموازية فهناك على سبيل المثال من المـراكز التي توازي في عملهـا وزارة الإسكان بحيث تتدخـل في مسؤوليات هذه الوزارة وتخلق مشـاكل كثيرة لها، وكذا الحـال مع بقية الوزارات، إلا أننـا لا نشعر بهذا الأمر إلا في ما يتعلق بـوزارة الخارجية كون عملها أكثر وضوحاً من غيرها. ومن الجيد أن نـشهد في عهد الرئيـس خاتمي غياب التـدخلات الرسمية للـوزارات الأخرى والتي كانت سائـدة في عهد السـيد رفسـنجاني، ولا أعتقـد أن هذه العـقبة في عمل وزارة الخـارجية مـوجودة الآن. لكن هذا لا يعني أن ننكـر على أي مؤسسة أن تبدي معـارضتها لشأن من الشؤون.

هاديـان: أنا أخالفـك الرأي فهناك فـرق بين أن يبدي شخص رأيـاً معارضاً وبين أن تصدر هذه المعارضة عن مؤسسة ما. نحن لا يمكننا إتخاذ إجراءات أو قرارات بحق أتباع

الدول الأخرى، بشكل يتعارض مع سياسة وزارة الخارجية ومواقفها، ثم نتوقع ألا تبدي هـذه الدول أي رد فعل تجاهنا. فمن العجيب أن يجـري تخصيص مبلغ لقتل مواطن دولة أخرى في وقت إلتزمت حكومتنا بحل هـذه القضية. نعم، الكلام لا مانع منه، لكن ليس من حقنا تنفـيذ مهام في الخارج، على غـرار ما يقوم به البـعض في دول أخرى، والتي لا يمكن وزارة الخارجية السيطرة عليه.

قاسم زاده: نحن لدينا قضيتان في أفغانستان وباكستان، وهما متباينتان، وما تتحدث عنه يجـري في دول أخرى أيضـاً، فمثلاً جـرى في ألمانـيا تخصـيص جائـزة ضد بعض الإيرانيين، ولم يعترض أحـد منا. إن العلاقات بين الدول شـأن رسمي وما نقوم بتعميمه هو القوة التنفيذيةالتي تملكها وزارة الخـارجية. وما دمنا نتكلم عن المصالح القومية فإن الجميع يعتبر هذه الأعمال خطأً أحمر، إلا أننا قد نجد مجموعة تتصرف خارج القواعد، ولا ينبغي أن يلقى هذا على عاتق الدولة الإيرانية.

رجائي خراساني: إن لكل منا رأيه الخاص، أقترح ألا يدور النقاش حول محور محدد، بل يكون حول عموم السياسـة الخارجية. كما أن موضوع حوار الحضارات الذي طرحه السيـد خاتمي، لا يشكل سيـاستنا الخارجيـة، لكي نتباحث في شـأنه ونخطط له، بل هو إقـتراح موجّه إلى العالم كله. وإذا ما تقرر أن تخوض الحضـارات حوار في ما بينها، فلسنا نحن في موقع يجعلنـا نقوم بترتيب عـقد جلسات لحـوار بين حضارتي أميركـا اللاتينية والصين مثلاً. الأمـر المهم في موضـوع حوار الحضـارات هو أن السيـد خاتمي، قدم إلى العالم أرضية بناءة للحوار. وقـد شهدنا ما حدث في اليـونسكو، إذ كان الكثيرون ينادون الرئيس خاتمي بعبارة «بـروفيسور خاتمي» أي أنهم كانـوا يقدمون درجته الفكرية على منصبه كرئـيس جمهورية. لقد ترك خـاتمي من خلال نظريته، تأثيراً إيجـابياً في الساحة الدولية، إلا أننا لسنا قادرين على حمل مسؤولية هذا الحوار في العالم.

إن العـنصر المهم في مـوضوع الـسياسـة الخارجيـة هو غيـاب التخـطيط وتنـفيذ الإصلاحات البنيوية والهيكلية في وزارة الخارجيـة وجهازنا الديبلوماسي، وهذا ناتج من غياب البرنامج الـواضـح. فلو كان الـسيد خاتمي رئـيساً لحزب وصل إلى الـسلطة وهذا الحزب أعد، وعلى مدى سنـوات برنامجاً متكاملاً للحكم، بـما في ذلك السياسة الخارجية، فسيقوم الرئيـس فور تسلمه زمام الرئـاسة بالإعلان عن سياسته الخـارجية والثقافية والإقتصاديـة وغيرها كما يحـدث في الكثير من دول الـعالم، أما وأنه وصل إلى الـرئاسة بفضل كـونه إنساناً جيداً، وذكيـاً وعالماً، فلا يمكن أن نطلب منه إعلان بـرنامج للسياسة الخارجية، وذلك أن مثل هذا البرنـامج يتطلب عمل خبراء لمدة طويلـة، وليس بالأمر الذي يمكن للشخص إعلانه فور إنتخابه. ولو كنت أنـا أتولى مهام الرئاسة أو وزارة الخارجية لما استطعت العمـل أفضل من السيد خاتمي أو خرازي. السـبب يكمن في تركيب السياسة

الداخليــة التي تحتاج إلى إصلاح، أي إنه يجــب أن تكون لدينــا أحزاب تعد بــرامج طويلة الأمد.

النقطة الأخرى تتمــثل في أن تنفيذ الأهداف المرجوة من وزارة الخارجية يتطلب وجود صحافــة حرة يمكــنها بلورة أهــداف للسياســة الخارجية. فلــو تمكن الخبراء من عكس شؤون السياسة الخارجية في الصحافة بكل حرية لاختلف الوضع كلياً ولاستطاع السيد خاتمــي ومن خلال وزارة الخارجية الحالية، الإفــادة في عمله، من الرأي العام وأفكار أهل الرأي. النقطــة الأخرى، هي أن الســياسة الخــارجية إســتمرار للســياسة الــداخلية ولا نستطيع أن نمتلك سياســة خارجية قائمة ذات أهداف حيويــة وجدية بمنأى عن التركيبة السيــاسية، وتركيبــة السلطة من الداخل، إضــافة إلى المشاكل، وحجم الإمــكانات المادية، والمصادر المالية وغيرها.

الموضوع الآخر، هو المتعلق بالدول والإتفاقات التي تعقدها مع إيران، لكن السؤال هو هل أن هذه الدول توافق بهــذه السهولة وبمجرد مجيء الــسيد خاتمي، على إقتراح توقيع إتفاقات معنا؟ نحن في حاجة إلى عملية تقويم كبيرة. يمكننا المقارنة بين عدد الإتفاقات التي وقعت في عهــد خاتمــي وتلك التي وقعت في عهــد رفسنجــاني. أما رغبــة المستــثمرين في الإستثمار في إيران فيحــركها مؤشران هما أولاً : مــدى توافر الأمن الذي يــتضمن عملية الإستــثمار وثانياً : مدى جــدوى هذا الإستثمار، وما لم يتم ضــمان هذين العنصرين فإن الإتفاقات لــن توقع، إلى ذلك، فإن وزارة الخارجية ليســت هي التي توقع بل إنها تستطيع أن تكون الحاضنة لعــملية التحضير لها. ولو أدت بقيــة الوزارات المتخصصة في الشؤون الإقتصادية والصناعية مسؤوليــاتها على الشكل الصحيح، لأمكن توحيد الموقف من هذه الإتفــاقات سلباً أم إيجاباً، فلا يمكن لوزارة الخــارجية معالجة الضعف الذي يعانيه الأداء التنفيــذي في البلاد فالأنشطــة التنفيذيــة هي الزراعة والصــناعة والإقتصــاد والمالية. في إعتقادي، إننا لا نعاني مشكلة ثقافية، في تــرجمة أهدافنا إلى عمل. ذلك أننا أثبتنا في حالات خاصــة، أنه في وسعنا العمل في شكل جــيد. من هنا، فــإن غياب برنــامج معد سلفاً يجعل المسؤولــين التنفيذيين في حال ضياع وعــدم معرفة ما يريدون فــعله، وهو ما يضعنا أمام مشاكل عدة تــوصلنا إلى تحليل يــقول إننا نفتقــد الأداء المطلوب لتحقيق أهــدافنا. أو أننا نعاني خللاً بنيوياً. مــشكلتنا الرئيسيــة تكمن في البنية السيــاسية والتخطيط، والتعدد في مراكز القرار. وهذه لا يمكن حلها بالنصيحة، بل يكمن الحل في نص الدستور.

سريع القلم: طبيعي أن السياســة الخارجية هي إمتداد للسيــاسة الداخلية، ومجتمعنا يتألف من شرائح مختلفة، قــومية ودينية. جغــرافياً تقع بلادنا في منــطقة تخضــع للنفوذ والتأثير الغربيين إلى حــد كبير. فهل نعتمد منطق الإلغــاء حيال الغرب، أم نصل إلى صيغة معينــة للتعاطي معه؟ ويبــدو أنه لا مناص لسيــاستنا الخاصــة من تحديد موقف واضح

حيـال الغرب. بتعبير آخـر، فإن شؤون العـراق وأمن الخليج العسكـري، والنفط والغاز، وإسرائيل والقضية الفلسـطينية والعلاقة بالعـالم العربي، كلها مرتبـطة بشكل أو بآخر، بكيفية تعاطينا مع الغرب، فمثلاً، كنا في العهد الملكي في تصرف الغرب في شكل كامل، وبعد الثورة الإسلامية، رفضنا بتاتاً أي علاقة بالغرب، وهذا الأمر له جذور ثقافية، فالغرب لم يتصرف في بلادنا بشكل مـرض ونحن قلقون على سيادتنا السيـاسية والوطنية. من هنا، يبدو من المهم جداً أن نعالج نظرًيـاً موضوع الغرب والعلاقة معه. في رأيكم كيف يجب أن يكون تعاطـينا مع الغرب؟ فهل البعد الـديني عندنا يحتم الإبـقاء على قدر من التضاد مع الغرب، أو أن في إمكاننا الوصول إلى صيغة أخرى للعلاقة به؟

سيد إمامي: لدينا مشكلـة مع الغرب منذ ما يزيد على أكثر من قرن، ولم ننجح في حلها حتى الآن، بل إننا عجـزنا عن حلها حتى في نـفوسنا. فمن جانب، هـناك حال إنبهار كبير بالغرب، ومن جـانب آخر، هناك حال العـداء. وفي مراحل عدة كانت سيـاستنا الخارجية تنتهج خط تطوير العلاقـة بالغرب. أتصور إننا نـملك شعوراً مزدوجاً من الحب والنفور حيال الغرب، وربما يعـود السبب، إضافة، إلى العامل التـاريخي، إلى غياب علاقات تستند إلى قاعدة راسخة وعملية. فنحن لا يمكن أن نتماهى مع التفكير الغربي ومنطق تعاطيه مع المنطقة، لما يـشكله ذلك من تعارض مع ثورتنـا والأسس التي قامت عليهـا. لكننا نرى في الوقـت نفسه، أن إبقاء حال العناد والـتوتر لا يصب في مصالحنـا القومية، وأعتقد أنه من الضروري الوصـول إلى صيغة عمليـة للعلاقة مع الغرب. أمـا كيف يتعين أن يتم ذلك فلا رأي لي في هذا.

هـاديان: الغرب السيـاسي ليس كلاً متجانسـاً فهناك تباين وتـناغم داخله. ولا يمكننا تصور الغرب كلاً واحداً، يتحرك في إنسجام نحو مصالح واحدة. بل إن أجزاء هذا الغرب، تتماثـل في جوانب، وتـتعارض في جـوانب أخرى. وأنـا أعتقـد أن الدول الأهـم هي التي تتصرف كوحـدة واحدة، وهذا ما لم يـدرك في بلادنا بل وضع في إطار القـومية خطأ. إن مفهوم القومية ليـس واضحاً، وعن كيفية ظهور هذا المفهـوم في ثقافتنا، يقال إن له معنى خـاصاً، وخصوصاً وأن مفهوم مصطلح الـدولة ـ الأمة، الذي ظهر خلال القرون الأربعة الأخيرة لم يفهم في شكل صحيح بعد. من هنا، جاءت الجوانب الحقوقية في الدستور مليئة بـالتناقـض بسبب غيـاب الفهم الصحيح لهـذا المفهوم الغـني الذي لم يخضـع للدراسة والتحليل. إن التساوي في الحقوق يمثل اليوم الحد الأدنى للمتطلبات الحقوقية. والتساوي في الحقوق واجب أساسي وأول مراتب الوفـاء فيه هي للدولة ـ الأمة، ثم إلى الأمة. أي إنني إيراني أولاً ثم أنني رجل أو إمرأة، شاب أو شيخ، وبتعبير آخـر، فإن الهوية الوطنية، هي أول مـا يطرح خلال محاكمة شخص مـا، وبدل أن نتعاطى مع هذا المفهـوم تعاطياً نقدياً، ونقبله في شكل صحيح، قمنا بأخذه بشكل سطحي بل إن الدين، على قاعدة بعض القراءات

القديمة، يعتبر القومية أو الوطنية مناقضاً له. فنحن نقول على سبيل المثال إن هذا الأخ الشيعي اللبناني لا يمكنه المشاركة في الإنتخابات الإيرانية، في حين يحق للمسيحي الإيراني المشاركة فيها، بينما يقول الموقف الديني إن المسلمين جميعاً، أخوة في الدين. وحيث أن الحدود الجغرافية والسياسية، و «الشعب الإيراني» مفاهيم حديثة، لذا فإنها متعارضة مع المفاهيم الدينية الخاصة، لأن هذه المفاهيم الجديدة لم يجر إدراكها في شكل جيد.

وبسبب عدم الإدراك السليم لمفاهيم المشاركة والرأي مثلاً، تجري المساواة بين البيعة والمشاركة. وعلى هذا، فإذا قبلنا هذا المفهوم الجديد، أي الدولة ـ الأمة، وقمنا بتعريف العالم العامر على أنه يضم دولاً ـ أمماً، أمكننا تخفيف وطأة هذه المشكلة. هذه الوحدات تقوم على أساس وحدة واحدة هي الغرب السياسي، الذي يقوم على مجموعة من المشتركات، التي تعزز مفهوم الغرب. من هنا، فإننا نتعامل مع الغرب كدولة ـ أمة. واحدة، تنطوي على إختلافات بين وحداتها إضافة إلى المشتركات التي تفوق ما يوحد بينها وبين أي دولة أخرى من مشتركات. فمثلاً تفوق المشتركات بين هولندا وبلجيكا، ما يمكن أن يكون موجوداً بيننا وبين بلجيكا. أما ما يجب أن يكون عليه موقفنا، فهل سنبقى نتصرف بمنطق الخصومة؟ فمصالحنا تلتقي مع الغرب في الكثير من المجالات بمثل ما نختلف معها في مجالات أخرى. من هنا، فإن على ديبلوماسيتنا أن تتصرف بطريقة تؤدي إلى كبح عداء أعدائنا، أو تحويلهم إلى محايدين، وتحويل الدول المحايدة إلى دول صديقة، والصديقة إلى حليفة إستراتيجية. هكذا يجب أن تتصرف ديبلوماسيتنا، لا أن تظل تركز على نقاط الخلاف مع الآخرين. وما ننتظره من الديبلوماسي البارع، هو دفع سياستنا الخارجية إلى التركيز على المشتركات، والسعي لإزالة عوامل الخلاف والخصومة وإقامة علاقات طيبة. علينا ألاّ نوجد الخصومة، بل مضاعفة االمشتركات مع الآخرين.

قاسم زاده: للحديث عما إذا كان في إمكاننا إقامة علاقات مع الغرب قائمة على قاعدة راسخة، أو الحفاظ على قدر من التضاد مع الغرب إنطلاقاً من تجاربنا التاريخية، والثقافية والسياسية لمجتمعنا، وكذلك أسس الدستور ومبادئه، يدفع إلى القول إن التساؤل حول هذا الأمر يبدو نظرياً أكثر مما هو عملي. بداية علينا تفكيك عناصر هذا التساؤل:

١ ـ بناء قاعدة لهذه العلاقات؛

٢ ـ التجارب التاريخية؛

٣ ـ الثقافة السياسية للمجتمع؛

٤ ـ أسس الدستور؛

ولا تتمتع هذه العناصر، بمستوى واحد من الأهمية لذلك نبدأ بإلقاء نظرة على أسس

الـدستور، ففي الفصل العاشر مـنه. تحدثت المواد ١٥٢ – ١٥٥ عن السيـاسة الخارجية. وفي الفصل الأول من المبـادئ العامة ورد في المادة ١٦ ما يأتي : تنـظم السياسة الخارجية للبـلاد على قاعدة الإسلام والإلتزام الأقـوى حيال جميع المسلمين، وتقـديم الدعم الكامل لمسـتضعفي العالم... وما من شك في أن دستور كل بلـد يجري تدوينه على أساس تعريف محـدد للمجتمع والدولـة في هذا البلد. وفي مجـال العلاقات الدوليـة نرى من خلال قراءة الدستور وتعريف المجتمع والحكومة، ثلاثة مستويات لهذه العلاقات:

أ ـإيران والجمهوريـة الإسلامية وعلاقاتها بـالشعوب المسلمـة والحكومات والدول الإسلامية.

ب ـ الجمهورية الإسـلاميـة والمجتمع الإيراني المسلم التوحيـدي وعلاقاته بالموحدين الآخرين.

ج ـ العلاقـات العامـة مع الدول والـشعوب كـافة على أسـاس القوانـين والعلاقات الإنسانية والحقوق الدولية العامة. ولو قبلنا بهذا التصنيف نرى أن هذه الحالات لا تشكل عملياً أي عقـبة، بل إنها تخضع لضوابـط محددة. وعموماً فإن الـذين وضعوا الدستور، تعـاملوا بشكل دقيق مع موضـوع الأفعال وردود الأفعال، إستناداً إلى الـنظرة التاريخية التي اعتمدوهـا. من هنا، لا نجد في الأسس القـانونية أي عقبة أسـاسية في طريق علاقات إيران والغرب. وبما أن الغـرب هو ذلك المفهوم الجغـرافي الذي يشمـل أوروبا والولايات المتحدة، فهناك إعتبارات لا بد من أخذها في الحسبـان، وبنظرة شاملة لتجاربنا التاريخية والثقافية والسياسية لمجتمعنا وخـصوصاً منذ شباط / فبراير ٩٧١٩ وحتى اليوم، فإن علاقاتنا بالغرب يمكن تناولها على ثلاثة أصعدة:

١ ـ الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة بصفـة كونها، قوة عظمى وإستكبارية (هذه المواضيع وردت في مسودة الـدستور وجرى إستخدامها لسنوات طويلة) فأساس الثورة الإسلامية والدستور، يتخـذان موقفاً معارضاً نظـرياً لكل شكل من أشكال الإستكبار في العالم. وهذا ما يتضح من خلال مراجعة مناقشات أول مجلس للخبراء، والمجلدات الأربعة الصادرة عن البرلمان حول إقرار الدستور.

٢ ـ السيرة العمليـة والتاريخيـة للعلاقة بالغـرب، وخصوصاً مع الـولايات المتحدة وإنكلترا التي خلقت موقفاً خاصـاً لدى المجتمع، ليست الحكومـة ببعيدة منه. وقد انتقلت تلك الصورة المطـبوعة في الوعـي الإجتماعي، من جيل إلى جيل، منـذ العام ١٩٤١ وحتى ١٩٧٩ وهي صورة سيئـة في عمومها، إلى حـد إنه لا يمكن أحد الدفـاع عن الإيجابيات في حال وجودها عن صحيفة أعمال الغرب في تلك الحقبة، فالإتجاه العام لتلك السياسات كان سلبياً يثير حفيظة الإيرانيين.

٣ ـ العلاقة بين الشعوب، وكذلك بين الحكومتين والقائمة على أساس حاجات الطرفين،

والقـواعد السياســية الدولية. وفي هـذه الحالة لا نشهـد حال ممانعة في إيـران، بإستثناء الموقف من الولايات المتحدة، بسبب مواقفها من إيران في خلال السنوات العشرين الماضية، وخصوصاً في مرحلة الحرب العراقية الإيرانية.

لكن منطق التعارض لا يقتصرعلى السياسة الإيرانية أو الغربية فحسب. وإذا كانت أي دولة لا يمكنهـا في خلال ممارستها لسيـاسة خارجية وطنيـة ومعقولة، أن تغلق الأبواب أمـام إقامة العلاقات، إلا أنها في الوقت نفـسه، لا يمكن أن تفتح الباب أمام أي علاقة، مهما كنت طبيعتهـا فوجود قدر من الممانعـة هو من الحقوق الدوليـة السائدة في العلاقات بين الدول، في ظروف خاصة، وعلى أساس موقف وسياسة مرحليتين.

وفي ذلك، مجال للمـناورة في السـياسة الخـارجية يتحـدد على أساس مـدى الممانعة ومـستواها. فـالإعتقاد أن سياسـتنا الخارجيـة يجب أن تكون بعيـدة من منطق الممانعة والتعارض، أمـر خاطئ. لذلك يجب النظر إلى هذا المـوضوع من هذه الزاوية، وهي البحث نظرياً في كـيفية إستغلال هذه الممانعة وأيـن ولأي أهداف. فإذا ما دخلنا الـساحة الدولية بسياســة قومية راسخة، فسـنجد أنفسنا في مكان مـا مشتركين في المصالح مع الغير، وفي مكـان آخر نخوض مـنافسة، وهـذه المنافســة تقود إلى حال «تعـارض» مرتبطـة أساساً بالتجاذب وحالات الفعل ورد الفعل السائدة في الساحة الدولية.

أنا أعتقد أن نص الـدستور لا يتضمن عقـبة أمام علاقات إيـران بالغرب، على أساس تصنيف علاقـات الجمهوريـة الإسلامية مع العـالم من منظـار حقوق الإنســان العامة والحقوق الدولية، إلا أن التجربـة التاريخية وخصوصاً المتعلقة بالحقبة بين عامي ١٩٤١ و ١٩٧٩، تحمل الـكثير من الذكريات السوداء والممارسـات التي شكلت وعياً سلبياً حيال العلاقـة مع الغرب. وللأسف فـإن التاريخ لم يحظ بـوعي وإدراك كاملين من قـبلنا لكي نتمكن من معرفة في أي المراحل فـشلنا ولماذا. وهل أن الفشل كان بسبب ضعفنا أم بسبب قـوة العدد. ومن الأمـور التي ما زالت تـشكل عقبة في طـريق علاقاتـنا الخارجـية، عدم معرفتنا هل أننا كنا ضحية مؤمراة، ومتى كنا ضحية ضعفنا وليس المؤامرة. يحلل العديد من السياسيين، وخصوصاً الإنكليز تلك الـفترة بالقول : كنتم ضعفاء فاستغلينا الضعف ولو كنا نحن ضعفاء لاستغليتم أنتم ضعفنا».

إذاً في صراع القوة، كانت نظرية المؤامرة هي التي بلورت وعياً شعبياً حيال ما جرى في الحقـبة بين عامـي ١٩٤١ ـ ١٩٧٩، وخصوصاً أنهـا تمثل الطريقـة الأسهل للتوصل إلى إستنـتاجات. وكانت النتيجة أن «التعـارض» تعمق في الوعي الإجتماعي وزاد من صعوبة الحل. نظرياً، نحن لا نحتـاج إلى تعديل شامل للدستـور، ذلك أن المواد الموجودة لم تضع أمامنا الكثـير من القيود، بل إنها تركت الخيار أمامنـا للتصرف كدولة علمانية إنطلاقاً من الحاجات الظرفيـة للبلاد. أي هل يمكننا الوصول إلى مـوقف واضح حيال الغرب بوجود

مشكلـة الهويات المتعددة التي يعانيها مجتمعـنا وتعدد الإتجاهات االفلسفية والأفكار غير المـنسجمة في ما بـينها؟ الموضـوع الآخـر، هو التناقض المـوجود بين الواقعيـة والمثالية في الثقافـة والفكر الإيرانـيين. فالمثاليـة الإيرانية لهـا جذورها العميقـة، ونحن نتقن إلتقاط الأفكـار الجيدة، والتلاعب بهـا لمدة طويلـة. فمتى وكيف يـمكن أن ندرك واقعنـا الثقافي الداخلي والحجم الحقيقي لقدراتنا كي نقـوم بالتخطيط على أساس ذلك؟ أين نحن من هذا العـالم؟ وهل أن الفكر العلمي ومنـاهجه ووسائله قادرة على إقـامة جسر بين طمـوحاتنا وواقعنـا؟ إن فهم الذهـنية الإيرانـية والمجتمع الإيـراني أمر ليس بـاليسير. وسيـاستنا الخارجيـة أسيرة الفهم التاريخي والـسياسي الحالي للغـرب. على هذا ألا تعتقدون أن ذلك يشـكل عقدة نظرية حقيقية وأن حلها يكمن في بلورة فهم منطقي للغرب وإقامة بنية عملية للعلاقة به، بالشكل الذي يحفظ سيادتنا السياسية والمعنوية؟

رجائي خراساني: من الطبيعي إن بلورة مفهوم أكثر وضوحاً للغرب سيجعل البحث في مـوضوع العلاقة، أكثر جـدوى وفاعلية. أحيانـاً نريد عقد لقـاء تشاوري لإتخاذ قرار في موضـوع العلاقات بالغـرب، ورسم سياسة محـددة لذلك. وقد يكـون هدفنا هـو إقامة علاقات بـالدول الأوروبية المـختلفة في إطار مصـالحنا الوطنيـة، ونريد في النهـاية إقامة علاقات سليمة وأخلاقية مـع هذه الدول. وعلى هذا الأساس فإننـا نوسع علاقتنا بالدول التي تعطيـنا سلعاً بسعـر أقل هناك حالات من الـعلاقات تظهر فيهـا حالات «تباين» ولا تـعارض. فالتعارض يوحـي بنوع من الحرب والخصومـة، ولا داعي أن ننظر إلى التباين الفكري والثقافي والمصـالح الوطنية والإقتـصادية وغيرها في إطـار الحرب، بل يمكننا أن نضعها في إطار التنافس أو الإختلاف أو التعاون وعدم التعاون.

هناك مـوضوع آخر، يعـم الساحة الـدولية ولا يمكن تجـاهله وهو عولمـة العديد من البحـوث في مجال الإقتصـاد والثقافة والـسياسة. فلـو أردنا أن يكون لنـا دور في حركة العولمة وأن نحتل مـوقعاً فاعلاً فيها، فعليـنا أن ندخل الساحة بهـويتنا الخاصة وفي إطار مصالحنا القومية وإقامة علاقات التـعاون مع الآخرين، حتى بوجود الإختلافات البينية. المـوضوع الآخـر، هو هل أن الـدول التي تفـوقنا في ثـرواتها وكـادرها البـشري الفاعل وإمكاناتها البـشرية والإقتصادية والثقـافية والتنظيميـة، تملك بالضرورة علاقات بدول العالم كافـة ولها سفارات فيها جميعاً؟ بالـطبع لا. فمثل هذه الدول التي تدخل في علاقات مع الآخرين، لا يشـترط أن يكون لها سفارات فـيها لديهم. وعلى هذا فـنحن لسنا في حال عـداء مع الكثير من الدول ، وربما نشترك معهـا في الموقف في داخل الأمم المتحدة، من دون أن يرفرف علمنـا في عواصمها. إذاً علينـا التفكير بهدوء وواقـعية أكثر. نحن نـريد إقامة علاقـة مع الغرب لعـوامل عدة متـوافرة فيه، وهـذا أمر جيـد. فهناك الـكثير من مجالات التعاون وسد الحاجات والتبادل الفكري وممارسة النشاط الثقافي في هذه الدول، ما يمكن

أن يشـكل موضوع علاقـاتنا مع الغـرب، دون أن يكون ذلك مـتاحاً مع الـدول الشرقية. وعمـوماً يمكننا إقـامة علاقات مع الدول الأوروبيـة والولايات المتحدة، حـسب أولوياتنا وحاجاتنا. نعم هناك تعارض وإختلاف بيننا، وهو ما يجب أن نحترم حدوده ومداه.

أما حـول وجود إتجاهات فلسفـية متعددة ومتجددة في المجتـمع. فأقول إنها لم تظهر بعد الثورة. فـنحن مثل الكثير من دول العـالم، نمتلك أفكاراً فـلسفية متعـددة إضافة إلى الثقافـات الصغيرة، وهو ما يشكل مصدر غنى ثـقافي لنا، إذاً لا يمكننا الإنتظار حتى زوال هذا التنوع، والوصول إلى فلـسفة واحدة، وبعد ذلك نبادر إلى رسم سـياستنا الخارجية. فباشاعة البحوث الفلسفية المتأثرة بالفلسفة السياسية في مراكزنا التعليمية يمكننا تحقيق نمو فكري، وعـمق سياسي. وبوجـود الفلسفات المـتعددة يمكننـا إقامة علاقـات بالدول الشرقية والغربية، على أساس حـاجاتنا وأولوياتنا. أما في مـا يتعلق بالتناقض بين المثالية والواقعية، فـإن تحديد أولوياتنا، ثم المبادرة إلى إقـامة علاقاتنا على أساسـها، إنما هو نهج واقعي. وعليـنا الإفادة من قيمنا الفـكرية والثقافية. ولـو حل الإحترام المتبادل بيننا وبين بقية الـدول، فإن ذلك سيدعم ترسيخ قاعدة التعاون والـثقة المتبادلة. فالعالم الذي نعيش فيه الـيوم يملك معرفـة جيدة بالإسلام. وهنـاك مسلمون في كل دول العـالم، كالولايات المتحدة وفرنسا والصين واليابان وغيرها، هؤلاء يحملون الثقافة الإسلامية. إذاً، فإن بقية الدول ليست غريبة علينا تماماً، ويجب ألا نخاف من التعامل مع العالم بثقافتنا الإسلامية، لأن هذه الدول لن يكون لها موقف عـدائي من الإسلام، وستتعامل معنا، ليس من منطلق حـسن النيـة، بل لأنها تتـمتع بالإنـسجام الثقـافي الداخـلي مع الإسلام من خلال وجود مواطنيها المسلمين. وفي إمكاننا الحفاظ على إطـار مبادئنا الإسلامية في علاقاتنا الخارجية إلى جـانب الإحتفاظ بمثاليتنا من خلال تحديد الأولويات والتحرك خارجياً ببرنامج دقيق، وممارسة دور فاعل في الساحة الدوليـة بدل الإنزواء. وحتى لو لم تكن تنقصنا الحاجات التي نريدها اليوم، لكان في إمكاننـا أيضاً القيام بدور فاعل في الساحة الدولية، لأننا شعب حـيوي، ومنتج فكرياً وثقافيـاً، ونحن من أبناء رموز الثقافة، ولـيس هناك ما يمنعنا من التمتع بثقافـة تمكننا من القيـام بدور فاعل عالميـاً ما دمنا نملك هـذا التراث الفني والثقة بـالنفس. لقد قمنا بثورة، والإرتباك والإضطراب عادة ما تلازمان الثورات، وقد تحملناها لفترة، لكـن هذا التشـتت يجب ألا يستـمر إلى الأبد. فـالثورة تمـر بمراحل عـدة، مرحلة الإرتـباك والغليان، ثم تعقبها مـرحلة الهدوء. أي أن المجتمع يريـد العيش بقيمه الجديدة، وهذا يعني أن طموحـات جديدة تدخل الـساحة الدوليـة. وعلى هذا، عانينـا بعد إنتصار الثورة إذ كان هنـاك نقص حاد في الطاقة البشرية ذات الخبرة في الكثير من الوزارت ومنها وزارة الخـارجية. هذا الإرتباك ليس مدعاة فخر لثـورتنا وعلينا السعي لمعالجته بالسرعة الممكنة. لننظر إلى اليابانيين، يتحدثون عن تراثهم ويتمسكون به، لكنهم يقومون في الوقت

نفسه بإدارة إقتصادهم في شكل جيد. علينا نحن أيضاً التمسك بقيمنا الإسلامية وثقافتنا الإيرانيـة ولغتنا الفارسيـة، وفي الوقت نفسه إدارة إقتصـادنا وسياستـنا الخارجية على أحسن وجـه. كل هذا يتطلب براعـة، وليس تخلياً عن القيـم. نحن نبحث في موضوع رفع مستـوى المهارة والخبرة ولـيس عن القيـم الإسلامية. وعلى أي حـال، إذا أردنا إصلاح سيـاساتنا المستقبلية من خلال الدستور، فإن الأمر لا يبدو مقبولاً، ذلك أن الدستور يقدم الأحكام العـامة ويرسم شكل المـؤسسات العامـة وشبكة الإدارة، بينما الـسياسات يتم رسمها وفق الحـاجات وحسب الظـروف. وطبيعي أن القانون يحـدد الإطار العام، بينما البرامج والمطالب الشعبية، فإنهـا تتفاوت بين الأمس واليوم والغد. وعلى هذا، فإن الأفراد يجب أن يتمتعوا بالحرية الكافية لمناقشة الشؤون التنفيذية المطروحة للنقاش اليوم، لا أن يظلوا في إنتظار حدوث ذلك.

قاسم زاده: أن يكون لكل ثورة تداعياتها الطبيعية، فهذا أمر مفهوم وواضح، ويجب ألا يعتبر أمراً شاذاً، أما النقاط الخاصة بالـثورة التي ورد الحديث عنها فأشير إلى إثنين منها فقط : هناك جـزء رئيسي في هذه الثورة مـرتبط بشخصية الإمـام الخميني فهو، إلى كونه سياسي وقائد في الحرب، وزعيم للنظام، عالم عرفاني، فهذه الثورة كانت تقاد من قبل قائد عرفاني. والمعـرفة لدى هـذا العرفاني ذات أبعـاد متعددة فنحـن أحياناً نـريد البحث في شخصية الإمـام ونظرية الثورة، في حين يكون إهتمامـنا مركزاً في أحيان أخرى في مسيرة الأحداث في هذه المـرحلة. فقد مر شعبنا بحـرب السنوات الثماني، وهي أطول الحروب في العالم، وخلفت تلك الحرب تـبعات عدة جعلت من الصعوبة الحكم على جملة أمور، لكن إذا أردنا النظر إلى تلك المرحلة، أي مرحلة الإمـام فسترون أن الإمام الشاعر والعرفاني إتخذ مواقف في تلك الفترة لم يظهر فيها أي تناقض. وهـذه خصوصية ثورة دينية إسلامية، لا يمكن مشاهدتها في الثورات الأخرى.

رجائي خراساني: قيل إننا مررنا بتجربة مُرّة بين العامين ١٩٤١ ـ ١٩٧٩ بحيث أثرت في فـكرنا وثقافتـنا. لكننا في الكـثير من الحالات، إستطعنـا وببساطة نـسيان المرارة التي عانيـناها. فخلال الحرب العراقية الإيرانية سبـبت صواريخ إكزوسيت الفرنسية، ظروفاً صعـبة لنا في الخليـج الفارسي، وطائرات سـوبراتندار الـفرنسية الـتي أعطيت إلى العراق آنـذاك، ضاعفت من مصاعبنا في الحرب، ومع ذلك، فإن لدينا اليوم تعاوناً كبيراً مع فرنسا في المجال الإقتصادي. الذي أريد قوله هو أنه لا يمكن تقديم أحقاد تاريخية على ممارسات معينة، كعقبات أمام سياستنا الخارجية.

سريع القلم: لكن هذا جزء من شخصيـتنا، فنحن الإيرانيين لا نحب إنهاء المشكلة، حتى لـو حدثت بين شخـصين واعتذر أحـدهما. ربما نحـتاج إلى تعريف جـديد للخلاف وحل

الخلاف ليساعد ذلك في ترسيخ منهج الواقعية في ثقافتنا.

رجائي خراساني: إذاً، لماذا لم تكن هذه الأحقاد موجودة في العلاقة بفرنسا؟

سريع القلم: أولاً، لا تملك فرنسا تاريخاً إستعمارياً في إيران، وثانياً فإن الشؤون الإقتصادية كانت ضاغطة علينا في شدة.

رجائي خراساني: الكثير من الأمور السابقة في ما يتعلق بسياستنا الخارجية، إنما حدثت لأننا كنا نعاني ضعف الخبرة، وضعف الديبلوماسية والإدارة عندنا. ولو كانت لدينا الكفاءة في هذه المجالات لم نكن لنواجه أي مشكلة، لذا فإن منهج نسيان الأحقاد السابقة، كما جرى في موضوع فرنسا، يجب أن يُفعل في علاقاتنا ببقية الدول. والأهم أنه إذا كان لدينا سياسة طويلة الأمد مضادة للإمبريالية، فلا ضرورة لأن نتبنى هذه السياسة نفسها لدى إقامة علاقة مع دولة ما. يجب أن نتحلى بالعمق ونتحرك ضمن خطة مدروسة، لحماية مصالحنا القومية، وينبغي ألا نكون في علاقاتنا وديين أكثر من اللزوم لئلا نضطر إلى الرضوخ بل نتحلى بالودية التي تكفل لنا حماية مصالحنا.

سريع القلم: في السياسة الخارجية، لا يمكن تحقيق شيء في غياب العلاقات الراسخة والتحالف. في مبادئ العلاقات الدولية هناك مستويات للعلاقات تبدأ من التنسيق ثم التعاون، والإئتلاف وتوحيد المسار، ثم التحالف وأخيراً الوحدة. وحالياً ، ليس لدينا في العالم نماذج للوحدة، فيما يوجد هناك حالات تحالف، ربما لا يمكننا ملاحظة علاقة تحالف أكثر مما هو موجود بين الولايات المتحدة وإنكلترا وهناك الكثير من علاقات توحيد المسار. أما في سياستنا الخارجية، فإن الموجود هو التنسيق والتعاون، وهناك حالات تحالف جزئي مع سوريا. ويعتقد البعض أن عوامل الجغرافيا السياسية والثقافة والتاريخ والمجتمع الإيراني، تجعل من غير الممكن للإيرانيين الإتحاد مع دولة في المنطقة، وبتعبير آخر لا يمكننا في الحلقة الأولى لأمننا القومي أن نخطو في إتجاه إتحاد أو وحدة، لأننا دولة تملك مصادر طاقة وموقعاً إستراتيجياً وقدرات ثقافية، ما يوجب إقامة علاقات مع الدول الكبرى، والمتحضرة، وأن العلاقة مع الدول الصغيرة لا تصب في مصلحة إيران، ما هو رأيكم بهذه النظرة وأي إستراتيجية يجب أن تكون عندنا لنتمكن من إقامة علاقات راسخة مع جميع جيراننا وأن نتوسع في هذه العلاقات تقانياً وسياسياً وإقتصادياً إلى جانب الإحتفاظ بعلاقات مقبولة مع القوى الصناعية والثقافية الكبرى في العالم؟

هاديان: عندما يكون السؤال: هل هذا ممكن أم لا؟ يمكن القول إن هذا الإدعاء مقبول إذا إكتفينا بالعودة إلى الماضي والواقع، لكن هذا الموضوع ربما يتحول في وقت ما إلى بحث نظري بحت. أنا لا أوافق أن هذا الأمر غير ممكن نظرياً، إذ قد تتولد ظروف تجعل هذا الأمر ممكناً. عندما ننظر إلى ظروفنا، من زاوية تاريخية وجغرافية ومجتمعية، سنرى أن

لإيران خصوصيات تجعل قضية التحالف أو الإتحاد عسيرة. فمثلاً تقع إيران، لمساحتها الشاسعة، إلى جوار خمس دول صغيرة جداً. وإذا إفترضنا أن إيران تقترح على هذه الدول الدخول في حلف أو إتحاد، حول موضوع الترتيبات الأمنية الإقليمية، هنا تدخل الجغرافيا لتضع عقبات وتفرض واقعاً على هذه الدول. لان الموقع الجيوسياسي لإيران يجعل من قيام مثل هذا الإتحاد أمراً عسيراً. هذا الأمر يمكن تعميمه على بقية دول المنطقة. لكنني أعتقد أن تغيير بعض العوامل سيمكننا من تنفيذ ذلك. أي يمكن الوصول إلى تحالفات لا تعتمد على دول المنطقة فقط. إذ ربما من الصعب الوصول إلى ترتيبات إقليمية تشارك فيها دول الإقليم، كالخليج الفارسي، وحدها. لنضع أنفسنا في مكان أحد السياسيين البحرانيين الذي يريد إتخاذ قرار في شأن مثل هذا الإتحاد الإقليمي الذي نريده. في البداية سنبحث عن أي عامل يشكل تهديداً للبحرين، وما هو التهديد الأكبر القادم من الدول المجاورة. هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة عملية أضافة إلى النظرية.

فالبحراني يفكر في أن التهديد يمكن أن يأتيه من جانب العراق، والسعودية، وإيران، وهنا سيرى أن بلده البحرين، سيشعر بالأمن أكثر إلى جانب الولايات المتحدة أو أنكلترا. من هنا، فلو رأينا حقاً التحرك في إتجاه إقامة ترتيبات إقليمية، علينا أخذ ظروف بلدنا في الحسبان، وأن ننظر إلى الأمر من زاوية هؤلاء وما تقتضيه مصالحهم. أما ما يتعدى حدود المنطقة فهل يمكننا إقامة ترتيبات مفيدة مع مناطق أخرى أو أن هذه الترتيبات يجب أن تكون مع دول كبرى؟ صحيح أننا نملك أفضل نموذج للعلاقات مع تركيا أو السعودية، أو الباكستان إلا أن إمكانية التنافس ستظل قائمة دائماً. لكن هذا التنافس لا ينفي إمكان قيام نوع من التحالف، أو أن نتوصل إلى صيغة إتحادية كما هو الحال في أوروبا، إذاً، لا يمكن القول إن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه.

سيد إمامي: لا أعتقد أن المخاوف تظل مسيطرة على علاقات دول المنطقة، لمجرد أن هذه المخاوف كانت موجودة في السابق. وهناك في مناطق عدة من العالم نماذج على تغير العلاقات من عداء تاريخي إلى صداقة من الطراز الأول كما هو الحال بين المانيا وفرنسا، أو إنكلترا وفرنسا. النقطة الأخرى هي وجود قوالب جامدة في فهم الدول المجاورة فهي في ثلاث بيئات ثقافية، وهم العرب والأتراك وشعوب شبه القارة الهندية. والغريب أن لدى شعبنا وكذلك مسؤولي السياسة الخارجية، قبل الثورة وبعدها، إحساس بالتفوق الثقافي والحضاري في المنطقة مقارنة بالآخرين. وفي الوقت نفسه، نتحدث عن الأخوة والمساواة بين الجميع بإعتبارنا مسلمين جميعاً. إن وجود مثل هذه النعرات في أذهاننا، يشكل عقبة حقيقية في وجه علاقاتنا ويدفعنا دوماً إلى التفكير بتحقيق مصالحنا القومية بالعبور فوق هذه الدول الجارة، للوصول إلى الدول الغربية. ليس من الضروري أن نتحدث عن العلاقات الإتحادية، بل يكفي رفع هذه الموانع النفسية، في الوقت نفسه، الذي يتوجب على

العرب والأتراك إزالتها.

رجائي خراساني: نحن نتحدث عن مقـولات لا يمكن إتخاذ القرار في شأنها، منفردين. ففي مواضـيع الإتحاد هناك طـرفان أو أكثر. ولـسنا وحدنـا في مثل هذه العلاقة، ودول المـنطقة تملك حق الإخـتيار في قراراتهـا وعلاقاتها المـعقدة. لذلك لا أرى مـن الموضوعي البحث في إمكـان الإختيار وإتخاذ القرارات من جانب واحد. النقطة الأخرى: على الرغم من ضرورة إقامـة علاقات بكل الـدول، إلا أنه لا يمكننـا تجاهل العلاقـات مع دول الجوار بذريعة أنها دول صغيرة. فليس الأمر إختيـاراً بين أمرين. صحيح أن هناك عوامل ثقافية وتاريخية توجب إقامة علاقات بين إيران ودول كبيرة، لكن هذا لا يعني عدم إقامة علاقات مع الدول الإقليمية. أعتقد إن فكرة الإتحاد في هذه الظروف مجرد خيال.

فعلى سبيل المـثال، ورغم التقارب الشديد بين الـولايات المتحدة وكندا إلا أن قراراتهما ليست متشابهة. وعندما طرحت الدول الغربية موضوع إلغاء الديون الأفريقية للنقاش في الأمم المتحدة، قامت كنـدا بالغاء جزء كبـير من ديونها، بينما لم تبـد الولايات المتحدة أي إستعداد لذلك. إذاً فالإتحاد مجرد مقولة في الكتب ومن الصعب ترجمتها إلى عمل. علينا أن نقيم علاقات جيدة مع الدول العربية والجـارة والدول الإسلامية التي نملك معها عناصر إشتراك ثقافي لـكن هذا لا يعنـي التقليل من أهميـة العلاقات بـالدول الأخـرى. فجيراننا يختـارون من يقدم لهم الـسلعة الأرخص ثـمناً والأفضل جـودة، وإذا إنحصر الأمر بين فرنسا وألمانيا فـإنهم يختارون الأوفر. من هنا علينـا السعي لإقامة علاقات مع الآخرين قـائمة على التعـاون والحفاظ على المصـالح القوميـة والإحترام المتبادل وعـدم التدخل في الشـؤون الداخلـية ومراعـاة شعارات كل طـرف، أي أن نعيش في وضـع يـؤمن مصالح الآخرين. إذاً البحث ليس حول التحولات الفلسفية للإتحاد والوحدة. طبيعي أن نتمكن من إقامة تعاون ضيق مع دول المنطقة، لأن إيران ترتبط بأواصر إسلامية مشتركة معها دون ان تكـون هذه الأواصر عائقـاً أمام علاقاتـنا مع الدول الأخـرى. علينا إدخـال الأساليب العلمية في سياستنا الخارجية، فالعلم هو الذي يسيرّ العالم وليس العواطف والطموحات.

هـاديان: من الأمور المطـروحة للبحث في وزارة الخارجـية حالياً، مـوضوع الترتيبات الأمنيـة في الخليج الفارسي. فهل يمكن الإفتراض أن دول المنطقة في إمكـانها إقامة ترتيبات أمنيـة جماعية؟ هذا الإفتراض قابل للتطبيق بالتأكيد. وأنا أرى ذلك ممكناً في إطار إتحادات أو تجمعات إلا أن فرص إقـامة مثل هذه الـتحالفات في الخليـج الفارسي وفي ظل الظروف الحالية تبدو ضعيفة جداً.

قاسم زاده: ربـما تكون النظـرية المطـروحة صحيحـة في ضوء الشـواهد التـاريخية والتحليل الإجتماعي والنفسي للمجتمع الإيراني. وخصوصاً إذا ما أمعنا النظر في موضوع التشيع الإيـراني والموضوع العثماني والقطبية العثمانيـة ـ الصفوية. أي إن هذه النظرية

تؤكد وجود مشكلة تاريخية لكن خطأها يكمن في توقفنا عند التاريخ ولن يمكننا اليوم تحديد مفاهيم نظرية عصرية إستناداً إلى التاريخ. إن الكثير من هذه الدول تتقدمنا في مجالات عدة، وبعض دول المنطقة بدأ عملية التنمية، بينما نحن نعاني أزمة في أبسط شؤون التنمية.

الموضوع الآخر هو الإستيعابية، فالدولتان الرئيسيتان إيران ومصر. وحتى لو إستطعنا الوصول إلى إتحاد في علاقاتنا مع دول المنطقة، فإن هذه الدول لا يمكنها ملء ما تستوعبه علاقاتنا الخارجية. نحن في حاجة إلى علاقات مع الدول الكبرى، وهذه نقطة مهمة، علينا التحرك نحو علاقات وإتفاقات تلبي إستيعابية سياستنا الخارجية. من جانب آخر، فإن القوى الكبرى لا تنظر إلينا، كما تنظر إلى البحرين والكويت والإمارات واليمن. فهذه الدول تحتاج، للتواجد في المنطقة. والحفاظ على مصالحها، إلى علاقات مع إيران، وخصوصاً بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. هناك شؤون في المنطقة وفي آسيا الوسطى في حاجة إلى دور إيراني. من هنا فإن إيران تتمتع بموقع جيوفيزيائي خاص لا يمكن مقارنته بموقع عُمان والبحرين. النقطة الثالثة هي موضوع الإتحاد: فإننا نشهد ظاهرة عامة في العالم، هي الإتجاه نحو الإقليمية وهذه الظاهرة في إتساع، بمعنى إن الأقاليم تستطيع أن تصل إلى نوع من التجمع الإتحادي، على أساس ما بينها من مشتركات، مثل الإتحاد الأوروبي. لكن الوضع في الشرق الأوسط أكثر حساسية، أي أن الدول العربية تواجه مشكلة إسرائيل، وربما تكون مرحلة الحرب مع إسرائيل إنتهت، أي أن لا الدول العربية راغبة في الحرب ولا منطق الحروب لحل المشاكل بات مقبولاً. وقد قبل العرب وإسرائيل في الدخول في نوع من العلاقات. والعرب والدول العربية يسعون إلى إتحاد داخلي وإتحاد خارجي. خارجياً لا يقبل هؤلاء بعلاقات مع تركيا بالبساطة نفسها التي يرتبطون فيها بإيران، بسبب الإرث التاريخي العثماني. أما لو حددنا أنفسنا بعلاقات ثنائية مثل طهران ـ منامة، وطهران ـ عمان، وطهران ـ كويت و... ألخ. فلن تؤتي أي من هذه العلاقات ثمارها. المشكلة الرئيسة هي قيام إتحاد بين إيران والسعودية ومصر وإذا ما نجح ذلك فسيكون شبيهاً بالإتحاد الأوروبي في هذه المنطقة. وفي إعتقادي إن إقامة علاقات بين إيران ومصر يعود إلى الأوضاع الداخلية في كلا البلدين، ولو قام مثل هذا الإتحاد الثلاثي، فإن الصدمة ستصيب المنظرين الإسرائيليين والأميركيين. وإذا ما قام هذا الإتحاد على قاعدة الحقائق والمشاكل الرئيسية، فستحدث تغييرات جذرية في المنطقة. إما لماذا يتم تجاهل العراق في مثل هذا المشروع؟ فذلك يعود إلى صعوبة تحديد أي عراق نريد، هل هو عراق بلا صدام أم بوجوده. إن البحث في الموضوع العراقي لا يقوم إلا على نظريات إحتمالية، وهذا ما لا يمكن الركون إليه. فالوضع العراقي لم يشهد تغييراً كبيراً، وسيظل عرضة للتهديدات الدولية.

هاديان: هذه أمنياتنا أكثر ممـا هي حقائق الواقع. عندما يقال إتحاد، فهل أن المقصود، إن مصر والسعـودية ستبادران إلى دعمنـا، فيما لو إندلعت حرب عـراقية ـ إيرانية؟ وهل يمكن أن يتم ذلك؟ الإتحـاد الأوروبي وصل إلى مرحلة توحيـد العملة، فهل هناك إحتمال، حتى في عالم الخيـال، لقيام هكذا إتحـاد بين إيران ومصر والسعـودية؟ ثم لماذا يجب أن ندخل في إتحاد مع هؤلاء؟ ألا تـدخل السعودية ومصر إتحـاداً مع سوريا والأردن بشكل أكثر سهولة من دخولها مع إيران؟

قاسم زاده: للإجابـة عن هذا السـؤال، أشير إلى ما جرى في لنـدن قبل ثماني سنوات. فالسيدة تـاتشر التي تعرف علم السيـاسة جيداً، وكانت قـوية في ترجمته إلى عمل، كانت تعتبر العملـة الأوروبية الموحدة، مجـرد خيال. وفي رأيها، فإن إزالـة التأشيرة بين الدول الأوروبية كان يـعنى سقوط أوروبـا أمنياً. صحـيح إننا لا يمكن أن نـرى إيران والعالم العـربي متحالفين بين عشية وضحـاها. فالعالم ساحـة للصراع، كان وما زال، وكل يفكر بمـصلحته. ما أقترحه ليـس خيالاً. فالـذي يقول أن تحقيق هذا الأمـر مستحيل، عليه أن يبرهن على ذلـك، إنطلاقاً من التطورات العـالمية. في حين نشهد أن العـالم كله يشهد ظهور الإتحـادات الإقليمية وغير الإقليمية. والـظاهرة الدولية تبدأ كـظاهرة إقليمية أي أن العالم يريد إتحادات إقليمية. النقطة الأخرى، هـي أننا والعراق وحتى العرب، كنا في حروب لمدة عقديـن، لم تنتج للعرب سـوى الخجل والمفكرون العـرب يعكفون اليـوم على ترميم ذلك الشرخ.

ما أراه في إسرائيل هو دولـة صغيرة مكتظة بالسكان، وستتعرض للإنفجار بعد حلول السلام ولا يمكن أي دولـة التفوق عليها، بينما نحـن والعرب متخلفون في هذا المجال. وفي رأيي أن عدداً مـن الدول تتجه نحو التكتل، حتى لا تتلاشى. فـالنزعة الإتحادية في المنطقة ليست أمراً خياليـاً، بل هو عمل معقد وصعب ورسالة ينهـض بها المثقفون والسياسيون الذين يريدون التحرك نحو ذلك. الأمر صعب جداً لكنه ممكن التحقيق. قبل سنوات قيل في مقالات عدة إنـنا إذا نظرنـا إلى الدول في الإتحاد الأوروبي، نـرى هناك ١٣٠ أو ١٤٣ لغة محلية، فأي وحـدة يمكن أن تقوم بين هذه الدول؟ ولـو كان هذا الكلام قيل في ندوات قبل عـشر سنوات، وتحـدث إمثالي وأمثـالكم عن هـذه الوحـدة، كان سيقـال لهم حتماً أنكم تتخيلون، فأوروبا ليست وحدة واحدة، لكن ما نرى اليوم يجسد واقعاً آخر.

سريع القلم: ما هي أولويات السياسة الخارجية؟

رجائـي خراساني: أولويات سيـاستنا الخارجية هي الأمن القـومي والمصالح القومية التي يجب أن تـؤمن من طريق التعـاون الثنائي والمتعـدد الطرف في المنطقـة وباقي أنحاء العالم. هنا يؤدي التعاون الثقافي دوره أيضاً. وعلى هذا، فإن كل الأفكار والعوامل يمكن أن تقوم بدور مهم في ضمان مصـالحنا القومية وإقرار تعاون إقليمي. لدينا نموذج، الجامعة

العـربية، إلا أنهـا ليست إلا إتحـاداً شكلياً. وهـذا ليس هـدفنا. ولعـلنا نتـذكر كيف أن الأوروبيين إتجهوا بـعد الحرب العـالمية الثـانية، نحـو الإتحاد على أساس مـشتركاتهم الإجتماعية والإقتصادية والصناعيـة والعلمية. وهو ما أنتج في ما بعد الإتحاد الأوروبي. وفي مـا يخصنا، لا مـانع من أن يظل مثل هـذا الإتحاد أمينـاً مع التأكيـد أن الظروف غير مؤاتية لتحقيقه، حتى بعد ١٠ أو ١٥ سنة. وكما نحن، فإن دول المنطقة الأخرى تفكر بهذه الطريقة نفسهـا، أي إنها تريد ضمان حقوقها وأمنهـا القومي في إطار تحالفات وتجمعات إقليميـة وغير إقليمية. وهـذه الدول تعرف أن إحسـاسها بالجرح الإسرائـيلي في جسدها الثقافي سيمكنها من التوجه نحونا لمعالجته. وهذه الدول تأمل أن ترانا إلى جانبها في عملية الصراع مع إسرائيل. ونحن أيـضاً ندعمها. وهذه أرضية مناسبة للتعاون بين إيران ودول المنطقة.

قاسـم زاده: الحديث عن أولويات السيـاسة الخارجية يعيدنـا إلى المبدأ الذي نعتمده في علاقاتنا الدولـية، وهو الإنتقال من علاقـات ظروف الحرب، إلى علاقات طبـيعية منظمة. فـالنظرة إلى إيـران التي كانت خـلال الحرب إنما نتجت مـن الشك في وجود الجـمهورية الإسلامـية والثورة عموماً، مـا أنتج علاقات مغلقة ومحدودة. وحـالياً فإن هذه العلاقات تتغير، وتم الإعتراف بالجمهورية الإسلامية كأمر واقع لا يمكن إزالته والتعامل معها ومع الثورة، يتطلب نوعاً آخـر من العلاقات. وهذا ما دعا العالم إلى التحرك في إتجاه العلاقة مع إيران، وعلى أسـاس ذلك نعتقد أن الـتحرك في إتجاه علاقـات دولية إقليمـية، سيؤدي إلى إحلال حـالة من الـسلام المضمـون كما أسميه، ولا أوافق على الـتسميـات الأخرى مثل السلام الراسـخ. في وسعنا الوصـول إلى هذا السـلام حتى مع الدول الـتي نختلف معها جذرياً.

هاديان: أولويات السياسة الخارجية عندنا، هي التقليل من الأخطار التي تتعرض إليها البلاد. بجوارنا البـاكستان التـي قامت بتجارب نـووية. ولدى إسرائيل إمكـانات نووية أيضاً، كما إن العراق لم يفقد قدرته على إنتاج الأسلحة الكيمياوية والنووية. وعلى حدودنا الشرقية، هناك قضية طالبان والدعم الباكستاني لها. كل هذه مصادر خطر علينا.

صحيح أننا رحبنا بالتـجربة النووية الباكستـانية، إلا أن على سياسيينا أن يضعوا في بـالهم، عند لقـاء الباكستـانيين بعد الآن، حجـم وقوة هؤلاء. في مثل هـذه الظروف، فإن المطلوب هو وضـع «حد للتهديد الذي يواجهـنا»، في أولويات سياستنا. ولأسباب عدة فإن الإسـتقرار في هذه المنطقة يحظـى بأهمية كبيرة، وغيابه يخلـق الكثير من المشاكل. وهناك ضرورة لإستمرار تدفق النفط من الخليج الفـارسي في أمان لما لذلك من تأثير في إقتصادنا. وعلينا إتخاذ تدابير تضمـن عدم الإخلال بتدفق النفط. وهناك أيضاً هدف توفير الظروف لإستقطـاب الإستثمارات ورؤوس الأموال في إيـران. هذه كلها محـاور، أما برامج العمل

فموضـــوع آخر. وإلى جانب ذلك علينـا السعي إلى إزالة التوتـر مع الدول الأخرى وتطبيع العلاقات بدول المنطقة وبقية دول العالم.

سيد أمامي: العولمة الإقتصادية هي الظاهرة التي تجتاح العالم والتي لن تكون إيران في منأى منـها. وتؤكد الشواهد، أننا إذا لم نشـارك في هذه الظاهرة بشكل منطقي منطلق من مصـالحنا القوميـة، فسنبقى متخلفـين عن ركب التطور التكـنولوجي والتنمـية العالمية. والتنمية الشـاملة هي الهدف الأساس للحكـومة حالياً وفي وسع السـياسة الخارجية أن تشهد عملية تنمية وتطوير من خلال التعاون مع السعودية حول أسعار النفط، والتعاون مع أوروبا الغربية للحصول على الدعم التقني.

سريع القلم: شكراً لكم جميعاً لمشاركتكم في هذه الندوة

❑